توازن القوة في اوربا (١)

(١) من الوجهة النظرية

يزعم بعض الساسة ان الدول الاوربية في تنازعها الشديد على السيادة اشبه بالفرد تهيجهُ عواطفهُ فيندفع الى غايتهِ سوقاً بما غرز فيهِ من الطمع وحب الاثرة ثم لا يلبث ان يأخذ العياء منهُ مأخذهُ فيطلب الراحة ويخلد الى السكينة

فينا نرى اوربا تتزاحم ممالكها ولخاصم تراها في مودة وصفاء حتى اذا رأت عدوًّا خارجيًا تألبت عليهِ واعدّت لهُ العدة وقد نسبت ما بينها من الضغائن. وارباب هذا المزعم لا يرون في السياسة الاَّ اميالاً حيوانية وعواطف طبيعية يرآدها الميل الى السلطة والرغبة في البقاء . فلا نظام تسير بموجبهِ ولا غاية ترمي اليها ولا يمكن ان تكون من العلوم التي تجري على القياس او الاستقراء

ولا غبار على هذا الزعم لولا ان الواقع لا يؤيدهُ . نعم لا تنكر ان الدول مجموع من الافراد وقد يكون لها ما للافراد من العواطف والاميال ولكن الباحث المفكر لا يقف عند هذا الحد لاسيما وهو يرى الدول كلما زادت رسوخاً في السياسة اصبح القائمون بها اكثر تعقلاً وابعد نظراً يديرون الامور لا بحسب عواطفهم واميالهم — فانهم قد يدوسون عليها احيانًا — بل بحسب ما يرونهُ من ضرورة الحال ومقتضيات النظام السياسي. والعواطف الحيوانية قد تسود على العقل احيانًا على انها في الدول بمثابة الغرائز في الحيوان فاذا خرجت السياسة احيانًا عن دائرة المشورة والنظام وجرت وفقاً لميل الجنسي والشعور العام لم يعد ذلك نقصاً في نظامها ولا خرقاً في احكامها ومن الخطإ البيّن ان يقال ان السياسة الاوربية اوهام باوهام واميال باميال لا يمكن وضع ناموس عام لها

من ينكر الفساد الذي يلحق بنواميس السياسة من جرى مطامع الامراء واغلاط الساسة . ولكن اي نظام في الكون كامل ؟ اي ناموس لا يعتريهِ خلل او يدخلهُ شذوذ ؟ فليس الخطأ في السياسة نفسها بل في نظرنا اليها . وساحاول ان أُظهر خبط الكتبة الذين يتطيرون من النظام السياسي و يعزون اليهِ من الشرور ما هو ساعٍ الى استئصالهِ وانهُ لولا التوازن الدولي لكان الشر اضعاف اضعاف ما هو عليهِ الآن . بل لكانت اوربا مجزرة هائلة تسيح فيها الامم على بحار من الدماء

---

(١) من مقالة انكليزية لابرهيم افندي اسعد خيرالله عربها انيس افندي الخوري

كلمة في نشوء المعاهدات الدولية

لئن ظهر في العالم القديم مفكرون سياسيون كبوليبيوس وديموستنيس وغيرهما ممن اشاروا الى التوازن الدولي في عرض كلامهم فالقدماء لم يعرفوا شيئاً يذكر عن ذلك النظام ولم تكن دولهم مطلقة كانت او غير مطلقة تميل الى الائتلاف والارتباط بمعاهدات واحكام بل لم يكن ناموس «الحق للقوة» ظاهراً مثل ظهوره في تلك الايام . ولا غرابة في ذلك فان اليوناني المتمدن كان يحسب سواهُ بربريًّا لا تحسن الثقة به او بالحري عدوًّا يجب احتقارهُ وكانت العلائق بين الدول ضعيفة وطرق المواصلات قليلة فلم تتمكن الامم من السعي معاً وراء غاية او مصلحة واحدة فادّى ذلك بالطبع الى التنافر والتباغض حتى كانوا يعمدون الى السيف عند اقل اختلاف ولسان حالهم يقول

السيف اصدق إنباءً من الكتبِ في حدّهِ الحدّ بين الجدّ واللعبِ

هذا تاريخ الرومان سلسلة متصلة من الحروب والغزوات وهذه اوربا في القرون الوسطى تهتز لقلقلة السيوف وتطرب لسماع الطبول وهي تعربد في بحار الدماء . لكن العالم لم يبقَ كذلك في نشوئهِ وارتقائهِ خطا خطوات واسعة نحو المدنية الحقة فنزع عنهُ كثيراً من آثار الهمجية القديمة . العالم اليوم في حياة جديدة وقد بدأ يشعر بالرابطة التي تربط اجزاءهُ وتوحّد غاياته ولم يعد للتعصب تلك السطوة التي كانت لهُ قبلاً . ولا شك ان ارتقاء العائلة كان من اهم البواعث على تلك الروح الجديدة فبعد ان كان الناس يتوهمون ان محبة الوطن تقتضي بغض ما سواهُ اصبحوا الآن وقد كشف عن عيونهم فرأوا ان الوطنية الصادقة تقتضي القيام بالواجب الادبي نحو العالم اجمع وانهُ كما ان على الفرد احترام حقوق غيرهِ من الافراد كذلك على الامم احترام حقوق غيرها من الامم . المالك جميعه على تفاهم الآن فاذا ظلمت احداها قامت اخواتها في وجه الظالم تناقشهُ الحساب فان المصيبة التي تلمّ بشعب تؤثر في سائر الشعوب وفقدان التوازن في دولة من الدول يخلّ بتوازن الدول العام . ولم يحدث هذا الاستيقاظ في العالم السياسي او الاجتماعي فجأة بل اقتضى لهُ سنين طويلة وافضل مثال للنهضة التي انتهت باكتشاف ناموس الجاذبية وتقريره بالادلة والبراهين . فكم انفق العلماء من الوقت في الرصد والتحليل وكم وضعوا من الاراء والنواميس وكم احتملوا من الغضب والعناء في سبيل ابحاثهم . اعتبر ذلك في تطبيق ناموس الجاذبية على النظام الشمسي وكيف توصلوا اخيراً الى فهم ذلك النظام طبقاً لناموس العام . على هذه الطريقة جرى الباحثة في درس ناموس

التوازن الاوربي فتوصلوا الى ان للدول ناموساً واحداً يربطها ويسيّرها فينظم احوالها ويحفظها آمنة من الاضطراب

وكما ان العلماء لم يتوصلوا بعد الى ادراك كل خفيّ في النظام الشمسي وتطبيق كل مظهر منهُ على الناموس العام كذلك الساسة لا يزالون بعيدين عن الكمال في سياسة الامم ولا بدَّ من نوائب تنتاب العالم احياناً من جراء هذا النقص في النظام السياسي

وليس التوازن الاوربي معاهدة دفاعية هجومية يقصد بها الفتك بدولة عظيمة او خضد شوكتها قبل استفحال امرها ولاهو ارتباط تطرح به التقاليد القومية والاحقاد الدولية جانباً للزحف على عدو عام — تلك وجهة لا يراها الاَّ الكاتب السطحي — ولكنَّ قوام هذا النظام تهذيب المبادئ القومية وتدريب الافكار على النظر الى المستقبل والسير الدائم على المصلحة المشتركة مع الاهتمام بمصلحة العالم اجمع . قوامهُ ضبط الشهوات الدولية وكبح جماح اربابها وتسيير الامم على نظام واحد وميدانٍ واحد بحيث تتوحد افكارهم وتستقيم مبادئهم

وذلك لم ينشأ في يوم واحد بل هو نتيجة الارتقاء العام فان انتشار العلم وتقدم التجارة وازدياد المكتشفات والمخترعات قد قرّبت الممالك بعضها من بعض ونزعت منها كثيراً من الاحقاد التي كان الجهل يولّدها في الصدور

الامم الآن يفهم بعضها بعضاً وما كان يولّدهُ التعصب وضعف النظر قديماً قد محاهُ العلم والعقل اليوم . هكذا ارتقت الهيأة الاجتماعية وهكذا تقدم النظام السياسي بارتقائها . والهيئة الاجتماعية اليوم الطف وارقّ شعوراً من ذي قبل فهي تقشعرُّ لاسم الحرب وتهتزُّ اعصابها لرؤية الحسام المسلول . والمجالس والوزارات كلها تسعى الى السلام ولا عبرة بما نراهُ من ازدياد الجيوش والاساطيل فما ذلك الاَّ لايقاف اهل المطامع عند حدّهم ولجعلهم يتروّون قبل الاندفاع الى ساحة الوغى . لم يعد السيف كما كان يعتقد ابو تمام « في حدّه الحدّ بين الجدّ واللعب » فانهم لا يرجعون اليهِ الاَّ متى نفدت كل حيلة اخرى . كمن من الامراء او الملوك الآن يتجاسر ان يعتدي على جارٍ لهُ ضعيف . اوربا كلها تقف في وجههِ وتناقشهُ الحساب واهل بلده يفعلون ذلك ولقد يثلّون عرشهُ بايديهم اذا اصرَّ على غيهِ

هذا ولقد ذهب البعض الى ان مبدأ التوازن من موضوعات القرن الخامس عشر وضعهُ الساسة الايطاليون عقيب غزوة شارل الثامن . على اننا لسنا ممن يعتقد بالتقدم الفجائي ولاسيما في الامور الاجتماعية . الم نرَ انهُ كان للقدماء بعض الكلام في هذا النظام ولا شك انهُ كما هو اليوم نتيجة الاختبار على ممرّ القرون وخلاصة ارتقاء الامم في كل منحى من

مناحي الحياة . التوازن نشأ نشوءاً ولم يوضع وضعاً وانما سبق اهل ايطاليا اليه لاسباب خصوصية دعت الى ظهوره فلما ظهرت تلك الاسباب في اوربا عامة ظهر مبدأ التوازن فيه ظهوراً بيّناً وتقدم بتقدم الحالة الاجتماعية فيها . ونلتفت الآن الى بعض تلك الاسباب الطبيعية التي دعت الى نشوء مبدإ التوازن

كانت اوربا في ايام الرومان مملكة واحدة تجري على سنن ونواميس تقررها رومية لجميع الشعوب على السواء . فلما سقطت رومية واجتاح ابطال القبائل الجرمانية اقفصلت الولايات الاوربية بعضها عن بعض . على انها بالرغم عن ذلك الانفصال بقيت مرتبطة بعوائد عامة ادخلها الغزاة معهم اليها . فان القبائل الجرمانية كانت اذا دخلت ولاية تخلقت باخلاق اهلها . فالذين سكنوا فرنسا صاروا فرنكاً والذين سكنوا اسبانيا صاروا اسباناً . وكذلك قل في سلاف روسيا وغيرهم . على انهم مع تكيّفهم هذا حافظوا على عوائدهم القديمة وبذلك ربطوا الامم الاوربية بربط قوية من الامثال والتقاليد الموروثة . وانتهت السيادة الى الاشراف في القرون الوسطى ثم صارت الى الملوك وانتقلت من هؤلاء الى الشعوب — حدث هذا التغير في دول اوربا في آنٍ واحد فلما تمت السيادة للشعب وكان اتساع نطاق التجارة قد مكّن الشعوب من الاحتكاك والتعارف نشأ في اوربا شعور عام بتقارب الامم فيها بالمصالح والعادات وبالفضائل هي سائر القارات وانتهت الى وجوب من نظام يكفل لها الراحة والتضامن

هكذا تمت مبادئ التوازن ومن خصائصه ان لكل امة حقاً ان تتدخل في شؤون جارتها اذا كان لها في ذلك مصلحة خطيرة فكانت النتيجة انه اكثرة علاقات الدول الاوربية بعضها ببعض ولاشتباك مصالحها صارت تضطر ان تقف في وجه النظام المعتدي منها فاذا انتصر به او جعله يعزل عن دائرة الاخطار فتضعفه وتحدّ من شوكته

على انه قد سبق لنا ان التوازن لا يزال بعيداً عن الكمال وذلك بالطبع يجعل المسؤولية التي على عاتق الدول خطيرة والدولة التي تتقاعد عن القيام بالواجب الادبي الذي عليها من الانتصار للمظلوم والوقوف في وجه الظالم تسقط في نظر الدول الاخرى وليس هذا السقوط الادبي مما يستهان به وكثيراً ما يكون مقدمة لخسائر مادية كبيرة

والحق يقال ان المسؤولية التي يلقيها التوازن على الملوك ورؤساء الحكومات ليست بقليلة كما يظهر لاول وهلة وكل ما هنالك انها تقتضيهم اولي الامر ليبصروا العالم الذي حولهم وتملأ قلوبهم غيرة على مصالح الآخرين — بل في تحذيرهم عاقبة الظلم والاخذ على ايدي المعتدي ودفعهم الى الاخذ بيد الضعيف والانتصار للمظلوم . وحسبُ الملوك يعرفون ما عليهم وما لهم

وويل لمن يستخف منهم بالمسؤولية التي على عاتقهِ فانهُ يعيش محتقراً مبغضاً لا يرى في العالم المتمدن الاَّ الكراهة والازدراء بخلاف من يقوم بهذا الواجب العظيم فان العالم يحمدهُ والتاريخ يفتخر باسمهِ سواءٌ كان عملهُ مفيداً لبلادهِ او غير مفيد

ولما كانت مطالب التوازن لا تجاوز المحافظة على المصلحة العمومية كانت قوانينهُ محترمة بين الدول ولا يتوهمن احد ان هذا النظام نظري لا اثرلهُ في الواقع فان اشتباك مصالح الامم الاوربية لاكبر ضامن لحفظهِ لانهُ اذا اصابت دولة من الدول مظلمة لحق اذاها سائرهن فيتفاقم الشر ويتسع الخرق حتى يتعذر رتقهُ وذلك بالطبع مدعاة الى ايقاف الظالم عند حدهِ والاَّ ارتطمت الدول في وهدة يعسر عليها الخروج منها . فالخوف من اشتباك اوربا بحرب عامة ينفي الوهم بان التوازن نظري لا حقيقة لهُ . هذه هي الحالة الاوربية اليوم — اشتباك المصالح وتقاطعها والخوف من حرب عامة يلتظي سعيرها في انحاء الاتحاد الاوربي — وذلك بالطبع يضمن حفظ التوازن وهو الغرض الذي يرمي اليهِ عقلاء الساسة وكبراؤهم

قلنا ان التوازن يقتضي تداخل كل دولة في شؤون جاراتها ولكن المفكرين على اختلاف من هذا القبيل . فمنهم من يقول ان التداخل ضروري وانهُ يجب ان يعم كل الدول الاوربية على السواء اي ان يكون لكل دولة حق بالتداخل في شؤون غيرها . ومنهم من يقول ان التداخل يجب ان يقتصر على الدول المرتبطة بمصالح حيوية واحوال خصوصية — كالنمسا والمانيا مثلاً فانهما في موقع يقتضي تداخل الواحدة منهما في شؤون الاخرى او في شؤون الولايات المجاورة . اما انكلترا فلا شأن لها في ذلك ولا علاقة حيوية بينها وبين سائر القارة اذ هي منفصلة عنها انفصالاً طبيعياً . ولكننا لو نظرنا الى انكلترا من وجهة اخرى لرأينا لها علاقة كبرى بسائر الممالك الاوربية فهي فضلاً عن مصالحها في القارة لا غنى لها عن الانضمام الى حلقة الاتحاد الدولي نظراً الى ما في مستعمراتها ومستعمرات سائر الدول من ارتباط الصلات . اعتبر ذلك في خوفها من هجوم عدو قوي على جزيرتها في يوم لا تتمكن فيهِ من جمع اساطيلها فترى ان انتظامها في سلك التوازن الدولي ضروري لها والاَّ اصبحت بمعزل وحق لاي دولة ان تنتهز الفرصة وتهاجمها

ان تعزيز السلام واجب على كل دولة واي ضامن للسلام مثل التوازن . مضى عصر الفروسية والمجد الحربي ومضت معهُ تلك الاميال الهمجية التي كانت تدفع الناس الى تقلد السيف لمجرد التفاخر بالمقدرة على قطع الرؤوس واهراق الدماء واتى عصر السلام والفنون، عصر المدنية والعلم فاصبحت الحرب في نظر الساسة شرًّا يجب الابتعاد عنهُ الاَّ اذا كان ثمت

ما تدعو اليهِ الضرورة من اجتناب شر اعظم لا يمكن تجنبهُ الاَّ بالحرب

وكما ان النظام القاضي بفصل الجندية عن سواها واقامة جند منظم تحت السلاح استعداداً لطوارئ الزمان قد خفَّف ويلات الحرب نوعاً ما كذلك القوانين الدولية قد قلَّلت الحوادث الموجبة للقتال وأرت العالم المتمدن شرها ووبلها حتى لم يعد يعمد اليها احد الاَّ اذا نفدت كل حيلة اخرى

اشرنا آنفاً الى ما يزعمهُ البعض من ان التوازن الدولي نظرية لا نظام ثابت لها فلا يمكن ان يسمى البحث فيها علماً لان مداهُ وحتمهُ اوهام بعض الساسة واميالهم . انَّا لا ننكر ان في هذه المزاعم شيئاً من الحقيقة فقد كانت اوربا من عهد غير بعيد موطأ اقدام الحكام المستبدين وكانت شعوبها ذليلة الى حدّ ان كان الملك يجاسر ان يقول « انا الدولة » ولكن الحال تغيرت في القرنين الاخيرين وانتشار العلوم مهَّد الطريق لحرية الفكر والادبية . فالشعب اليوم حرّ وليس صوتهُ كما كان اصداء تتردَّد في زوايا الشوارع بل هو « صوت الله » ترتجف الملوك عند سماعهِ وتهتز العروش لغضب اصحابهِ . كم من من العتاة المستبدين مهما كانت وطأتهُ شديدة على عمَّالهِ يجسر ان يمدّ يدهُ الى حق من حقوق الشعب ؟ لان للافراد التي كانت قبلاً تقبّل السيف المسلول على رؤوس اصحابها اصواتاً ترتعد لها فرائصهُ وفرائص اتباعهِ . فلا خوف اذاً من ان يكون النظام الاوربي تبعاً لاوهام بعض الافراد واميالهم فقد

مضى زمن التعبُّد للعتاة وايام الغواية والغواة
وديت في انورى روح الحياة كأن الكون يخلق من جديد

نعم مضى ذلك الزمن وقد رفعت راية الشعب في اوربا فوق سائر الرايات . فالملوك يحكمون الآن بواسطة الوزراء المسؤولين للامة — لم تعد الشرائع ارادتهم ولا تنفيذ القانون من حقوقهم المقدسة بل هم الآن مقيدون لا يستطيعون تكبير جرّ السياسة . وليس الوزراء صنعتهم ومنفذي مآربهم لكنهم خدام الشعب ومعظمهم من اهل الاقتدار والامانة يشعرون بحاجات الامة ويعرفون كيف يخدمونها ولا يعبأون بارادة الجالس على العرش اذا رأوا فيها ضرراً بالمصلحة العامة . ذلك لان وراءهم المجالس النيابية تحاسبهم على اعمالهم وويل لهم اذا خرجوا في سياستهم عن خطة نوَّاب الامة

افيمكن في حالة سياسية كهذه ان يكون الرأي العام وهماً من اوهام الملوك او غرضاً من

اغراض المستبدين . ليست ارادة الشعب الا ن ثابتة الاركان شريفة الغايات وهي بالطبع في جانب التضامن العام الذي عليه يبنى نظام التوازن الاوربي

ان مبادئ التوازن مبنية على اسس متينة شأن كل العلوم الصحيحة على ان السياسي لا يستطيع فهم تلك المبادئ ما لم يدرس الاحوال و يستقصي نتائجها في الممالك المختلفة . بذلك يتميز الساسة بعضهم عن بعض و بذلك يعرف الكبير منهم من الصغير . فاذا اراد وزير الامة أن يعرف مركز دولة من الدول فعليه بدرس احوال الدول جمعاء والبحث عن علاقاتها لان اشتباكهن من هذا القبيل عظيم . ولا يتمّ عند البحث في احوال تلك الدول أن يدقق في الوقوف على احوال البلاط والعرش ومنازع القادة الاجتماعيين فيها والكواكب الساطعة بين ادبائها وعلمائها و بكلمة اخرى لا ينسى ان يقرأ ما يسميه الساسة « سفر الحوادث» فان على قدر معرفته لذلك السفر تتوقف مقدرتهُ السياسية . ولا نكران في سفر الحوادث كثيراً مما يشذّ عن مجرى الاحوال ويخرج عن القياس ولكن ذلك لا يمنع ان يكون للسياسة الخارجية نظامات ثابتة يجري عليها الساسة . ليست ادارة الشؤون الداخلية ضرباً من العلم ومع ذلك فنحن نرى فيها كثيراً مما يخرج عن القياس العام . والحق يقال ان السياسة الخارجية اقل تأثيراً في الحوادث الغريبة من السياسة الداخلية . فانك لترى الوزير الخطير يسقط فلا يؤثر سقوطهُ في سياسة دولته الخارجية في حين ان الشؤون الداخلية تتغير تغيراً كبيراً . هذا فضلاً عن ان السياسة الخارجية لا تكون في يد فرد بل في يد كثيرين فاذا سقط عميدهم لم تحرم الامة من يتولى الامر مكانهُ فتظل الاحوال جارية في مجراها . الساسة اليوم لا تتوقف على النوابغ كالاسكندر وقيصر ونابوليون ورلنتون فهؤلاء عدد قليل في تاريخ العالم بل تتوقف على امثال « پت » « ووالپول » وغيرهما من رجال الاعمال والكفاءة الذين نجدهم في كل العصور ولاسيما العصور الحديثة عصور الحرية والعلم . فليس سفر الحوادث اذن بلا اصول او قواعد كما قد يتوهم البعض ولا الممالك خبط عشواء في سياستها الخارجية . ان النظام السياسي شأن كل مظهر من مظاهر الحياة يتقدم بالبطء والثبات لا بالطفرة والوثوب . والوقت بلا شك قريب حين تستتب في اوربا حقوق المساواة الدولية فتتوحد الحكومات المختلفة وتقل اذ ذاك الشذوذ السياسية والنقائص الاجتماعية المبنية على اوهام بعض الافراد واميالهم حينئذٍ يتمّ الارتقاء الاجتماعي ويعمّ التفاهم بين الامم لانهم يسيرون في سياستهم سيراً عمليّاً ثابتاً

(ستأتي البقية)